

المحور الثاني	المحاضرة الثالثة	أهداف الدرس
<p><b>التحليل المالي للقوائم المالية:</b></p> <p>(الميزانية المالية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)</p>	<p><b>عرض وتحليل الميزانية: المالية، الوظيفية</b></p> <p><b>التحليل الكلاسيكي للميزانية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● مفهوم الميزانية المالية؛</li> <li>● أهمية الميزانية المالية؛</li> <li>● أهداف الميزانية المالية؛</li> <li>● الميزانية المختصرة؛</li> <li>● مؤشرات التحليل الكلاسيكي.</li> </ul> <p><b>التحليل الوظيفي للميزانية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● مفهوم الميزانية الوظيفية؛</li> <li>● الفرق بين الميزانية الوظيفية والميزانية المالية؛</li> <li>● أهمية الميزانية الوظيفية؛</li> <li>● إعداد الميزانية الوظيفية؛</li> <li>● مؤشرات تحليل الميزانية الوظيفية؛</li> <li>● شروط التوازن المالي.</li> </ul>	<p>تمكين الطالب من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● التمييز بين الميزانية المالية والميزانية الوظيفية؛</li> <li>● فهم مكونات كل ميزانية وطبيعة العلاقات بين عناصرها؛</li> <li>● تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التوازنات المالية الأساسية؛</li> <li>● تفسير نتائج التحليل من حيث السيولة، المديونية، والاستقلالية المالية.</li> </ul>
<p><b>المكتسبات القبلية</b></p> <p>المعارف الأساسية في المحاسبة المالية، تمكنه من فهم طبيعة الميزانية وكيفية تحليلها. كالإلمام بمبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF) والتعامل بمدونة الحسابات (Plan des comptes)؛ وكذا اكتساب القدرة على تصنيف الحسابات إلى أصول، خصوم، حقوق ملكية، أعباء، ومداخيل.</p>		

**تمهيد:** انطلاقاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الوظيفي، سيتم تحديد الأسس التي تقوم عليها عملية التحليل بالنسبة للميزانية المالية أو الميزانية الوظيفية. كما سيتم دراسة مختلف التوازنات اعتماداً على مجموعة من المؤشرات، نظراً لأن الميزانية تمثل القائمة المالية الأساسية التي تبني عليها عملية التحليل لتوفير المعلومات المالية الضرورية.

تعد الميزانية إحدى الأدوات المحاسبية والمالية الجوهرية التي تكن المؤسسة من التعرف على وضعها المالي في لحظة زمنية معينة، إذ تعكس صورة شاملة عن ممتلكاتها ومواردها والتزاماتها، وتتيح تقييم درجة توازنها واستقرارها المالي.

ولا تقتصر قراءة الميزانية على عرض الأرقام فحسب، بل لابد من ترجمة تلك الأرقام إلى نتائج اقتصادية، أي يستدعي ذلك تحليلاً منهجياً يساعد على فهم طبيعة العلاقات بين الأصول والخصوم، وطرق تمويل النشاط، ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل.

ومن هذا المنطلق، يبرز التمييز بين الميزانية المالية والميزانية الوظيفية باعتبارهما أداتين متكاملتين لفهم الوضع المالي من زوايا مختلفة، وسيتم لاحقاً توضيح خصائص كل منهما والتعريف بهما بشكل مفصل.

وعليه يتبين أن التحليل المالي للميزانية يقوم على مدخلين اثنين:

- المدخل المالي (سيولة/استحقاقية): على أساسه يتم إعداد الميزانية المالية؛
- المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة): على أساسه يتم إعداد وبناء الميزانية الوظيفية.

### أولاً: التحليل الكلاسيكي للميزانية المالية:

التحليل الكلاسيكي هو الطريقة التقليدية لدراسة الميزانية المالية، أي التحليل على أساس السيولة، والقدرة على التمويل والوفاء بالالتزامات في إطار مالي، فهو يهدف إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من الزمن.

أي أنه يركز على مقارنة الأصول (ما تملكه المؤسسة) والخصوم (ما عليها من ديون والتزامات) من أجل تحديد درجة التوازن المالي من الناحية المالية فقط، كما يهدف أيضاً إلى:

- نسبة تمويل النشاط من الموارد الخاصة أو من القروض؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها؛
- درجة الاستقرار المالي والتوازن بين الأصول والخصوم.

بمعنى آخر، هذا التحليل يعطي صورة ثابتة عن "الوضعية المالية" للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، لكنه لا يفسر بشكل كامل كيفية استخدام الموارد داخل المؤسسة أو كيفية تمويل نشاطها اليومي، وتعد هذه النقطة موطن قصور بالنسبة للتحليل الكلاسيكي، لذا يتم التوجه نحو التحليل الوظيفي الذي يفسر العلاقات بين البنود على أساس وظيفي وليس على أساس مبدأ السيولة والاستحقاق الذي تبني عليه الميزانية المالية.

### I. مفهوم الميزانية المالية:

يختلف مدلول الميزانية بالنسبة لميزانية الدولة والجماعات المحلية عن مفهوم ميزانية المؤسسات الاقتصادية، وعليه ووفقاً للنظام المالي المحاسبي SCF، وحسب المادة 33 من القانون رقم 07-11: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

إذا هي بيان محاسبي مالي أو وثيقة مالية تبين الموارد سواء كانت موارد ملكية أم استدانة، وكذا تضم جميع الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل وتكون لدورة استغلال واحدة تكون سنة، تصنف إلى ميزانية افتتاحية (في بداية الفترة) وختامية (في نهاية الفترة).

**ملاحظة:** عملية التحليل المالي تعتمد على بيانات الميزانية الختامية، والتي لا تكون متاحة إلا في نهاية السنة المالية بعد إقفال الحسابات.

باختصار ومن الناحية الشكلية تعرف الميزانية المالية بأنها: جدول يتكون من جانبين، يتضمنان عناصر مالية، الجانب الأيمن يعرف **بالأصول** والجانب الأيسر يمثل **الخصوم**، تم إعدادها وفق **مبدأ السيولة والاستحقاق** وتكون لفترة زمنية قصيرة سنة مالية واحدة، كل سنة مستقلة أو منفصلة عن الأخرى مع مراعاة تحقق **مبدأ توازن الميزانية**، أي الموازنة بين مجموع الأصول (الاستثمارات أو الاستخدامات) ومجموع الخصوم (الموارد المالية).

## مبدأ السيولة/استحقاق

**من ناحية درجة السيولة:** أي أن جميع العناصر أو الحسابات المسجلة بجانب الأصول، مرتبة حسب **درجة السيولة** من الأكثر إلى الأقل سيولة، يقصد بذلك أن تلك العناصر تستغرق وقتاً أطولاً أو أقصر عند التنازل عنها أو تصريفها، أو تحصيلها ويكون ذلك كما يلي: بالنسبة لجميع **التشبيات:** تبقى **لأطول مدة تفوق السنة** حتى يتم تحويلها إلى سيولة، ثم **المخزونات:** عادة **لا تفوق مدتها السنة** حتى يتم تصريفها، أي بيعها وتحويلها إلى سيولة، **حسابات الغير:** تتحول مباشرة إلى سيولة بعد **انتهاء مدة التحصيل** المتفق عليها والتي تكون **قصيرة**، ثم **الحسابات المالية:** فهي تمثل السيولة **القابلة للتحقق** والسيولة **الجاهزة نقداً؛** **من ناحية مدة الاستحقاقية:** أي أن ترتيب عناصر الخصوم جاء وفق تاريخ استحقاقها من الأطول أجلاً إلى الأقصر أجلاً.

ويكون ذلك كما يلي: **رؤوس الأموال الخاصة:** تسجل في أعلى جانب الخصوم لأنها **الأطول استحقاقاً**، حيث أن تاريخ أجلها **مرتبط بحياة المؤسسة**، **الخصوم طويلة الأجل:** تمثل الديون التي تكون مدة استحقاقها أو الأجل الذي تسدد فيه **طويل الأجل** أي بعد السنة، ثم **الخصوم الجارية:** تمثل ديون قصيرة الأجل، تستحق في **مدة أقل من سنة**، أي أن أجل تسديد هذه الديون يكون بعد انقضاء بضعة أشهر.

1. الميزانية المالية المفصلة: تسجل فيها جميع العناصر أو الحسابات الفرعية مصنفة حسب المجموعات الرئيسية والجزئية المشار إليها في الشكل أعلاه (الميزانية المختصرة)، أما المفصلة فكل الحسابات التي تتضمنها تم جمعها في مدونة الحسابات المالية للنظام المحاسبي SCF - (انظر الملحق في آخر صفحة من المحاضرة) - وفق **05 أصناف** [(الـصنف الأول: رؤوس الأموال الخاصة)، (الـصنف الثاني: التشبيات)، (الـصنف الثالث: المخزونات)، (الـصنف الرابع: حسابات الغير)، (الـصنف الخامس: الحسابات المالية)]، أما **الصنفين: 06 و 07** خاصين بجدول حسابات النتائج سيتم التطرق إليهما في المحاضرة الموالية، أما الشكل القانوني للميزانية المالية المفصلة حسب SCF يوضح في الشكل الموالي والذي يتضمن:

- العمود الأول "ملاحظة": يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق؛
- العمود الثاني "N": يخص مبالغ السنة الحالية؛
- العمود الثالث "N-1": يخص مبالغ الدورة السابقة.

## نموذج الميزانية المالية حسب SCF

## جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
20	الأصول غير المتداولة (الجارية)					
203	القيم الثابتة المعنوية مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					

					برمجيات المعلومات وما شابهها	204
					الامتيازات والحقوق البراءات والرخص	205
					القيم الثابتة المعنوية الأخرى	208
					<b>القيم الثابتة المادية</b>	<b>21</b>
					الأراضي	211
					مباني	212
					القيم الثابتة المادية الأخرى	218
					<b>القيم الثابتة في شكل امتياز</b>	<b>22</b>
					<b>القيم الثابتة الجاري إنجازها</b>	<b>23</b>
					القيم الثابتة العينية الجاري إنجازها	232
					القيم الثابتة المعنوية الجاري إنجازها	237
					<b>القيم الثابتة المالية</b>	
					فارق الاقتناء - Good will	207
					<b>مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات</b>	<b>26</b>
					سندات الفروع المنتسبة	261
					الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة	265
					<b>قيم ثابتة مالية أخرى</b>	<b>27</b>
					السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة	271
					السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)	272
					السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة	273
					القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل	274
					الودائع والكفالات المدفوعة	275
					<b>الضرائب المؤجلة على الأصول</b>	<b>133</b>
					<b>مجموع الأصول غير المتداولة (الجارية)</b>	
					<b>الأصول المتداولة (الجارية)</b>	
					<b>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</b>	<b>03</b>
					مخزونات بضائع	30
					المواد الأولية واللوازم	31
					تموينات أخرى	32
					سلع قيد الإنتاج	33
					خدمات قيد الإنتاج	34
					مخزونات المنتجات	35
					<b>حسابات الغير</b>	<b>04</b>
					الموردون المدينون	409

					الزبائن والحسابات الملحقة	41x
					المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
					الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
					الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية	44x
					والحسابات الملحقة	
					المجمع والشركاء	45x
					مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
					الأعباء أو المنتجات المعانة مسبقا والمؤونات	48x
					<b>الأصول المالية المتداولة</b>	<b>05</b>
					القيم المنقولة للتوظيف	50
					البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
					الأدوات المالية المشتقة	52
					الصندوق	53
					مجموع الأصول المتداولة (الجارية)	
					<b>المجموع العام للأصول</b>	

## جانِب الخِصُوم

السنة المالية المقفلة في .....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>			
	<b>الخصوم غير المتداولة</b>			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			

			ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)
			مجموع الخصوم غير المتداولة
			<u>الخصوم المتداولة</u>
		16	الاقتراضات والديون الماثلة
		17	الديون المرتبطة بالمساهمات
		40x	الموردون والحسابات الملحقة
		419	الزبائن الدائنون
		4xx	ديون أخرى
		51x	ديون مالية أخرى
			مجموع الخصوم المتداولة
			<b>المجموع العام للخصوم</b>

2. أهمية الميزانية المالية: تعد الميزانية خطة مالية مفصلة تظهر كيف سيتم استخدام الأموال المتوفرة خلال فترة معينة، وهو ما يبرز أهميتها كونها تعد أداة للتواصل المالي ووسيلة للرقابة المالية تمكن من تتبع الموارد والاستخدامات، والتأكد من مطابقتها للأهداف المحددة مسبقاً، كما يعتمد عليها في التخطيط المالي الاستراتيجي داخل المؤسسة، فهي تمكن الإدارة من توضيح رؤية شاملة لوضعها المالي الحالي والمستقبلي وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على بيانات دقيقة.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد الميزانية على تعزيز الضبط المالي داخل المؤسسة، من خلال وضع حدود للإنفاق وتحديد أولويات التمويل مما يساهم في الحد من المخاطر المالية وتحسين استقرار المؤسسة على المدى الطويل.

3. أهداف الميزانية المالية: تستفيد المؤسسة من إعداد ميزانيتها المالية من تحقيق الأهداف التالية:

- تهدف الميزانية إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات المالية، وتجنب العجز أو الزيادة غير المخطط لها في الإنفاق؛
- تحديد إطار مالي واضح يوجه عملية اتخاذ القرار ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة خلال فترة زمنية محددة؛
- تسمح بتقدير الإيرادات والنفقات المستقبلية لتأمين التوازن بين الموارد والاستخدامات وتجنب العجز المالي؛
- تحقيق الانسجام بين الأهداف المالية والاستراتيجية للمؤسسة، بما يضمن توجيه التمويل نحو الأنشطة الأكثر أهمية وأولوية؛
- مراقبة الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنة النتائج المحققة بما هو مخطط، وتحديد الانحرافات لمعالجتها بفعالية؛
- تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية عبر ترشيد الإنفاق وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات المردودية الأعلى؛
- ضمان الاستدامة المالية للمؤسسة من خلال الحفاظ على توازن دائم بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

4. الميزانية المختصرة: تعرض فيها عناصر الميزانية ملخصة في شكل مجموعات فقط دون تفصيل أو تسجيل العناصر أو الحسابات الفرعية أي تعرض مجموعات البنود الرئيسية فقط، كما هو موضح في الشكل التالي:

الميزانية المختصرة للفترة: N/12/31

	الأصول	الخصوم
الجزء الأعلى من الميزانية (أعلى الميزانية) طويل الأجل يفوق السنة	المجموعة 2 الأصول غير الجارية تثبيتات معنوية تثبيتات مادية (عينية) تثبيتات مالية	المجموعة 1 رؤوس الأموال الخاصة (مصادر الملكية) الخصوم غير الجارية (مصادر الاستدانة طويلة الأجل)
الجزء الأدنى من الميزانية (أسفل الميزانية) قصير الأجل أقل من سنة	المجموعات 3/4/5 الأصول الجارية 3/ المخزونات 4/ حسابات الغير 5/ الحسابات المالية	المجموعتان 4/5 الخصوم الجارية (جميع الديون قصيرة الأجل)
	المجموع	المجموع

## II. مؤشرات التحليل الكلاسيكي:

يستخدم مؤشر رأس المال العامل سيولة **FR<sub>L</sub> (Working Capital- Fonds de Roulement)**: أي هامش الربح، أو الفائض الذي يوفر السيولة لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل، بعد تمويل الاستخدامات طويلة الأجل.

● **المفهوم:** رأس المال العامل هو جزء من رأس المال سواء الدائم أو الخاص والذي يمثل فائضا، كما يمكن أن يكون عجزا في حالة النتيجة سالبة، يستخدم ويوجه لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل (الأقل من سنة) الناتجة عن دورة الاستغلال بعد تحقيق التمويل للأصول الثابتة (الأكثر من سنة)، أي أنه يعبر عن السيولة المتوفرة، وهي الحالة المرغوب فيها للمؤسسة، حيث تمثل مؤشرا جيدا حول مدى الكفاءة التشغيلية لعملياتها المالية ومختلف أنشطتها.

إذا عموما يكمن الهدف من تقدير قيمة رأس المال العامل سيولة في قياس **قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل** من خلال **أصولها المتداولة**، حيث أن ذلك يوضح ما يلي:

إذا كان رأس المال العامل سالبا، فهذا يشير إلى:	رأس المال العامل موجبا وقيمه كبيرة، كان ذلك مؤشرا على:
- نقص السيولة؛	- توفر سيولة جيدة؛
- صعوبة تغطية الديون قصيرة الأجل؛	- قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية؛
- احتمالية وجود مشاكل مالية.	- انخفاض مخاطر التعثر المالي.

● **الصيغة التقديرية:** يمكن حساب قيمته حسب مستويين للميزانية كما يلي:

$$\text{من أعلى الميزانية: } FR_L = \text{الموارد الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

**التفسير:** هناك ثلاث حالات لتفسير نتيجة  $FR_L$  من أعلى الميزانية موضحة كما يلي:

- إذا كانت النتيجة موجبة، هذا يعني تحقيق فائضا بقيمة النتيجة، أي أن الموارد الثابتة (الدائمة)، كانت كافية لتمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)، والفائض عبارة عن سيولة توجه لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل  $BFR$  (احتياجات دورة الاستغلال).
- أما إذا كانت النتيجة سالبة، هذا يعني تسجيل عجز، أي أن الموارد الثابتة (الدائمة)، لم تكن كافية لتمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة).
- وفي حالة النتيجة معدومة، هذا يعني تغطية تامة دون تحقيق فائض ولا تسجيل عجز للموارد الثابتة (الدائمة) للأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)، أي أن قيمة الموارد الثابتة (الدائمة) متساوية مع قيمة الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة).

**من أسفل الميزانية:  $FR_L = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$**

**التفسير:** هناك ثلاث حالات لتفسير نتيجة  $FR_L$  من أسفل الميزانية موضحة كما يلي:

- إذا كانت النتيجة موجبة، هذا يعني تحقيق فائضا بقيمة النتيجة، أي أن الأصول المتداولة (الجارية) عند تحولها إلى سيولة كافية للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (تسديد الديون قصيرة الأجل)، والفائض هو سيولة في الخزينة.
- أما إذا كانت النتيجة سالبة، هذا يعني تسجيل عجز، أي أن الأصول المتداولة (الجارية) عند تحولها إلى سيولة غير كافية للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (تسديد الديون قصيرة الأجل)، والخزينة لا تتوفر على سيولة بل تسجل عجزا بمقدار النتيجة، وهنا يتعين البحث عن مصادر توفير السيولة وإعادة تعديل حالة الخزينة.
- وفي حالة النتيجة معدومة، يعني تغطية تامة دون تحقيق فائض ولا تسجيل عجز، وأن الأصول المتداولة (الجارية) عند تحولها إلى سيولة كافية تماما للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (تسديد الديون قصيرة الأجل) أي تغطية الخصوم المتداولة، أي أن قيمة الأصول المتداولة (الجارية) متساوية مع قيمة الخصوم المتداولة (الجارية).

● **أنواع رأس المال العامل  $FR_L$ :** يصنف إلى:

**رأس المال العامل الدائم:** يقيس قدرة الموارد الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم الجارية)، على تمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة) وبحسب بالصيغة أو العلاقة التالية: **رأس المال العامل الدائم = الموارد الدائمة - الأصول غير الجارية**

**التفسير:** سبق تفسيره أعلاه.

**رأس المال العامل الخاص:** يقيس قدرة الموارد الخاصة، على تمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة) وبحسب بالصيغة أو العلاقة التالية: **رأس المال العامل الخاص = الموارد الخاصة - الأصول غير الجارية**

**التفسير:** إذا كانت النتيجة موجبة، هذا يعني تحقيق فائضا بقيمة النتيجة، أي أن الموارد الخاصة، كانت كافية لتمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)، والفائض عبارة عن سيولة توجه لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل  $BFR$  (احتياجات دورة الاستغلال).

- أما إذا كانت النتيجة سالبة، فهذا يعني تسجيل عجز، أي أن الموارد الخاصة، لم تكن كافية لتمويل (تغطية) الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)، في هذه الحالة تعتمد المؤسسة على الديون طويلة الأجل في تمويل العجز أي الخصوم غير الجارية، وبالتالي تصبح الأصول غير الجارية ممولة بالموارد الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم الجارية) بدل التمويل بالأموال الخاصة فقط.

- وفي حالة النتيجة معدومة، هذا يعني تغطية تامة دون تحقيق فائض ولا تسجيل عجز لتغطية الموارد الخاصة للأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)، أي أن قيمة الموارد الخاصة متساوية مع قيمة الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة).

**رأس المال العامل الإجمالي:** يمثل مجموع الأصول المتداولة (الجارية)، القيمة الإجمالية للمخزونات، حسابات الغير والحسابات المالية.

ويحسب بالصيغة أو العلاقة التالية: **رأس المال العامل الإجمالي** = مجموع الأصول الجارية = المخزونات + حسابات الغير + الحسابات المالية.

**التفسير:** تمثل النتيجة مجموع ما تملكه المؤسسة من استخدامات قصيرة الأجل.

**رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):** يسمى بالخارجي لأنه يعبر عن الموارد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج، أي مجموع الديون المالية والتجارية (موارد أجنبية وليست ذاتية)، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل. ويحسب بالصيغة أو العلاقة التالية:

**رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي)** = مجموع الديون = الخصوم غير الجارية + الخصوم غير الجارية

**التفسير:** تمثل النتيجة مجموع الديون التي تحملتها المؤسسة لتمويل النشاط.

### ثانيا: التحليل الوظيفي للميزانية:

التحليل الوظيفي للميزانية هو منهج يركز على دراسة وظائف ومهام العناصر المكونة للميزانية بدل الاقتصار على طبيعتها المحاسبية فقط. ويهدف هذا النوع من التحليل إلى فهم كيفية تمويل المؤسسة وكيفية استخدام هذه الأموال، مما يساعد على تقييم قدرتها على مواجهة التزاماتها وتحقيق التوازنات المالية.

**I. الميزانية الوظيفية:** تمثل ميزانية معاد صياغتها من الميزانية المالية، لكن وفق **منطق وظيفي**، يركز على **كيفية تمويل الأصول واستخدامها** داخل المؤسسة. أي عنى أنها تدرس العلاقة بين مصادر الأموال (التمويل) وكيفية استخدامها (الاستثمار والتشغيل).

**1. مفهوم الميزانية الوظيفية:** هي أداة توضيحية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناء على القاعدة الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدني" القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين (الاستثمار طويل الأجل بمول بمورد مستقر طويل الأجل). وبالنسبة لمبدأ إعداد هذه الميزانية يكون على أساس تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات، أي وفق مبدأ الوظائف الثلاث التي تمثل الدورات التالية:

● **دورة الاستثمار:** وهي تمثل الاستخدامات المستقرة **Emplois stables** (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛

● **دورة التمويل** = تتمثل في الموارد الدائمة **Ressources durables** (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)؛

● **دورة الاستغلال** = تعبر عن الاستخدامات والموارد قصيرة الأجل، أي الأصول والديون الجارية.

وبالنسبة لنموذج الميزانية الوظيفية: يوضح في الشكل التالي:

### الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: .....

المبلغ الإجمالي	الخصوم	المبلغ الإجمالي	الأصول
	<p><b>الموارد الدائمة</b> <b>Ressources durables « Rd »</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- رؤوس الأموال الخاصة</li> <li>- الخصوم غير المتداولة</li> <li>- منخصصات الاهتلاكات والمؤونات</li> </ul>		<p><b>الإستخدامات المستقرة</b> <b>Emplois stables « Es »</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الأصول غير المتداولة</li> <li>- القيم الثابتة المعنوية</li> <li>- القيم الثابتة المادية</li> <li>- القيم الثابتة في شكل امتياز</li> <li>- القيم الثابتة الجاري إنجازها</li> <li>- القيم الثابتة المالية</li> <li>- الضرائب المؤجلة على الأصول</li> </ul>
	<p><b>الخصوم المتداولة</b></p>		<p><b>الأصول المتداولة</b></p>
	<p><b>موارد الاستغلال</b> <b>Ressources d'exploitation</b> <b>« Rex »</b></p>		<p><b>استخدامات الاستغلال</b> <b>Emplois d'exploitation « Eex »</b></p> <p>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</p>
	<p><b>موارد خارج الاستغلال</b> <b>Ressources hors exploitation</b> <b>« Rhex »</b></p> <p>العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال</p>		<p><b>استخدامات خارج الاستغلال</b> <b>Emplois hors exploitation « Ehex »</b></p> <p>العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال</p>
	<p><b>موارد الخزينة</b> <b>Ressources de trésorerie « Rt »</b></p> <p>المساهمات البنكية الجارية</p>		<p><b>استخدامات الخزينة</b> <b>Emplois de trésorerie « Et »</b></p> <p>الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف</p>
	<p><b>مجموع الخصوم</b></p>		<p><b>مجموع الأصول</b></p>

قبل التطرق إلى مؤشرات التحليل الوظيفي سيتم توضيح الفروقات أولاً بين الميزانيتين الوظيفية والمالية.

2. الفرق بين الميزانية الوظيفية والميزانية المالية: تكتسي دراسة الميزانيتين أهمية كبيرة لأنها تزود المسير المالي والمحلل المالي بأدوات علمية تساعد على تشخيص الوضع المالي، وتقييم السيولة، والاستقلالية المالية، ومدى كفاءة التسيير. فالمؤسسة السليمة ماليا هي التي تتمكن من تحقيق توازن مستمر بين مواردها واستخداماتها، سواء في المدى القصير أو الطويل. وبالنسبة للاختلافات بين الميزانيتين تظهر في اعتبار أن:

● الميزانية المالية: تبرز الوضعية المحاسبية التقليدية للمؤسسة في نهاية الدورة المالية، وتظهر ما تملكه وما عليها في شكل أصول وخصوم، مع التركيز على الجانب القانوني للحسابات.

● أما الميزانية الوظيفية، فتهتم بالجانب الاقتصادي والتمويلي، حيث تعيد تصنيف عناصر الميزانية وفقا لوظائفها داخل المؤسسة (الاستثمار التمويل، الاستغلال)، مما يسمح بتحليل أعمق للتوازنات المالية عبر مؤشرات التوازنات المالية.

وعموما يمكن اختصار تلك الفروقات في الجدول التالي:

المقارنة	الميزانية المالية	الميزانية الوظيفية
المنظور	منظور محاسبي ثابت	منظور اقتصادي وظيفي
التركيز	عرض الأصول والخصوم كما هي في نهاية السنة	تحليل العلاقة بين الموارد (التمويل) والاستخدامات (الاستثمار)
الهدف	معرفة المركز المالي والسيولة	معرفة توازن التمويل واستقرار الهيكل المالي
مبدأ الإعداد	حسب درجة السيولة والاستحقاق	حسب الوظائف: الاستثمار، التمويل، التشغيل
الاستخدام	لأغراض محاسبية ورقابية	لأغراض تحليلية وتخطيطية
تقييم العناصر	تقييم كل العناصر بالمبالغ الصافية	تقييم كل العناصر بالمبالغ الإجمالية

3. أهمية الميزانية الوظيفية: لا تعتبر الميزانية الوظيفية الزامية من الناحية القانونية، مثل الميزانية المالية التي يلزم القانون كل المؤسسات من إعدادها وتقديمها للجهات المعنية عند اللزوم، ولكنها ذات أهمية لا تقل عن الميزانية المالية، حيث يحتاجها أصحاب القرار دائما إلى جانب الميزانية المالية، ذلك أن الهدف الأساسي للميزانية الوظيفية يتمثل الهدف منها: تحليل توازن التمويل في المؤسسة ومعرفة مدى انسجام الهيكل المالي مع وظائفها التشغيلية والاستثمارية. وذلك نظرا للعديد من الاعتبارات أو الأهداف منها:

● الميزانية المالية وحدها تعطي صورة جامدة: كونهما تمثل بيان تصويري للوضع المالي في لحظة محددة، لكنها لا تفسر كيف تم تمويل الأصول ولا هل التمويل متوازن مع طبيعة الاستخدام. أما الميزانية الوظيفية فتظهر الحركة المالية بين الموارد والاستخدامات وتوضح التوازن بين التمويل الدائم والاستخدام الدائم.

● بهدف تحليل توازن التمويل والاستثمار: الميزانية الوظيفية تسمح بدراسة رأس المال العامل، والاحتياجات في رأس المال العامل (BFR) والخزينة الصافية (Tn)، وهي مؤشرات لا يمكن استخلاصها مباشرة من الميزانية المالية.

● لفهم البنية الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة: تظهر الميزانية الوظيفية كيف يتم توزيع الموارد بين الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية، مما يساعد في تقييم الاستدامة المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل.

• لدعم التحليل الوظيفي الحديث: في التحليل المالي الحديث، لا يكفي معرفة الأرقام، بل يجب فهم الوظائف المالية داخل المؤسسة. لذا فالميزانية الوظيفية هي الأداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، إذ تعكس ديناميكية العلاقات المالية بدلا من عرضها في صورة محاسبية جامدة.

4. إعداد الميزانية الوظيفية: لإعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من معطيات الميزانية المالية نتمتع على إعادة تصنيف جميع عناصر الأصول والخصوم على أساس وظيفي بدلا من تصنيفها على أسم طبيعتها وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق، لذا تحتاج العملية إلى جداول مساعدة للتصنيف، حيث تمر بالخطوات التالية:

#### 1.4 إعداد الجدول المساعد (التحضيري) لإعادة تصنيف الأصول:

الجدول المساعد لإعادة تصنيف عناصر الأصول (الاستخدامات)

الأصول المتداولة (الجارية)			الاستخدامات الثابتة	المبالغ الاجمالية	الأصول (الاستخدامات)
استخدامات الخزينة	استخدامات خارج الاستغلال	استخدامات للاستغلال			
			XXX	XXX	التشبيات
		XXX		XXX	المخزونات
		XXX		XXX	الزبائن والحسابات الملحقة
		XXX		XXX	الموردون المدينون
		XXX		XXX	TVA قابل للاسترجاع
	XXX	XXX		XXX	أعباء المعاينة مسبقا
	XXX			XXX	القيم المنقولة للتوظيف
XXX				XXX	الموجودات (بنك، صندوق....)
					المجموع

## 2.4 إعداد الجدول المساعد (التحضيرى) لإعادة تصنيف الخصوم:

## إعداد الجدول المساعد لإعادة تصنيف عناصر الخصوم (الموارد)

الخصوم المتداولة			الموارد الثابتة (المستقرة)		المبالغ الاجمالية	الخصوم (الموارد)
موارد الخزينة	موارد خارج الاستغلال	موارد للاستغلال	الديون المالية	الأموال الخاصة		
				XXX	XXX	رؤوس الأموال الخاصة
				XXX	XXX	النتيجة الصافية للسنة المالية
				XXX	XXX	مجموع الاهتلاكات وحسائر القيمة
			XXX		XXX	اقتراضات لدى مؤسسات القرض
	XXX				XXX	الفوائد على القروض البنكية
		XXX			XXX	الموردون والحسابات الملحقة والزبائن الدائنون
	XXX				XXX	موردو التثبيات
	XXX	XXX			XXX	المنتوجات المعانة مسبقا
		XXX			XXX	الضرائب على رقم الأعمال مثل TVA واجبة الدفع
	XXX				XXX	الضرائب على الأرباح
	XXX				XXX	ديون أخرى غير متعلقة بالاستغلال
XXX					XXX	المساهمات البنكية الجارية
						المجموع

## 3.4 إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة والمختصرة: بعد إعداد الجداول السابقة تأتي هذه المرحلة (راجع الشكل أعلاه+ تمارين السلسلة

(الثانية)

## II. مؤشرات تحليل الميزانية الوظيفية:

من خلال الميزانية الوظيفية يمكن استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة التوازن المالية، والتي نوضحها من خلال البرهان التالي:

ننتقل من التوازن بين جانب الأصول والخصوم (الميزانية المالية): **الأصول = الخصوم**

نستطيع كتابة هذه العلاقة أيضا بالتعويض بمكونات كلا من الأصول والخصوم بما يقابلها في الميزانية الوظيفية:

جانب الأصول (الاستخدامات) = الإستخدامات المستقرة + استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة

جانب الخصوم (الموارد) = الموارد الدائمة + موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة

بتطبيق العلاقة: **الأصول = الخصوم** بما يقابلها في الميزانية الوظيفية نجد:

الإستخدامات المستقرة + استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة = الموارد الدائمة + موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة

وبتطبيق قاعدة الملاءة في التمويل (الموارد طويلة الأجل لتمويل الاستخدامات) (الاستثمارات) طويلة الأجل، والموارد قصيرة الأجل لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل) نجد أن:

الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة = (استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال) + (استخدامات الخزينة - موارد الخزينة).

ولدينا: أحد مؤشرات التوازن المالي: **رأس المال العامل الصافي الإجمالي** وهو الفائض الذي يغطي كلا من الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال + الخزينة الصافية.

وعليه فإن **رأس المال العامل الصافي الإجمالي** = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال + الخزينة الصافية.

أي أن: **رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاحتياج الإجمالي في رأس المال العامل + الخزينة الصافية**

العناصر المسجلة في الإطار تمثل مؤشرات التوازن المالي التي من خلالها يتم الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة بعد مراعاة مدى استيفاء شروط التوازن.

● **مؤشرات التوازن المالي:** تتمثل في ثلاث عناصر موضحة كالتالي:

**المؤشر الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي:**  $FR_{ng}$  (Le Fonds de roulement net global)

يمثل ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)؛ حيث يمثل الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة.

**ملاحظة:** في الميزانية المالية يعبر عن مستوى السيولة ويعرف بـ  $FR_L$  كما أشرنا إليه أعلاه.

يتم حسابه تبعاً لمنظورين:

● **منظور أعلى الميزانية:**  $FR_{ng} = Rd - Es$

حيث تمثل الموارد الدائمة (Rd) رؤوس الأموال الخاصة + الديون المالية المستقرة (ثابتة) + منخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

أما الاستخدامات المستقرة (Es) فتمثل مجموع الأصول غير المتداولة بالمبلغ الإجمالي.

● **منظور أسفل الميزانية:**  $FR_{ng} = (E_{ex} + E_{hex} + E_t) - (R_{ex} + R_{hex} + R_t)$

**المؤشر الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل:** (Le Besoin en fonds de roulement (BFR)

يمثل BFR إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة استغلال (حيث أن منح آجال طويلة للعملاء، مخزون ذو دوران بطيء، ضعف أداء التفاوض التجاري من خلال آجال قصيرة من طرف المورد لتسديد الدين.....)، يتولد عنها احتياج مالي للاستغلال يتوجب عنه البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

بالنسبة للاحتياج الإجمالي وفق التحليل الوظيفي يتجزأ الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex): والذي يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، أي يتميز

بانتماء جميع عناصره سواء كانت استخدامات أو موارد إلى دورة الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:  $BFRex = Eex - Rex$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex): يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي

تتميز بالطابع الاستثنائي، يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

### المؤشر الثالث: الخزينة الصافية: (Tn) La Trésorerie nette

تمثل الخزينة الصافية السيولة المتولدة عن استخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل الاحتياجات التي ولدتها دورة الاستغلال وهو ما يمثل الاحتياج في رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل. تحسب الخزينة الصافية بالعلاقتين التاليتين:

$$Tn = FRng - BFR$$

$$Tn = Et - Rt$$

أو:

حيث تظهر نتيجة الخزينة الصافية الحالات التالية:

$$FRng > BFR$$

- خزينة موجبة (فائض في التمويل)

$$FRng = BFR$$

- خزينة معدومة

$$FRng < BFR$$

- خزينة سالبة (عجز في التمويل)

● **شروط التوازن المالي:** لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:

الشرط الأول: "رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب"، أي أن:  $FRng > 0$

ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مجموع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

الشرط الثاني: "أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل"، أي أن:  $FRng > BFR$

إذا لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: "خزينة موجبة"  $Tn > 0$

ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.